

متطلبات نجاح العملية التكوينية في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم

زهية حمزة (طالبة دكتوراه)

د/ بومحرات بلخير (أستاذ محاضر " أ ")

جامعة مستغانم

ملخص:

إن إدراج نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية كان يهدف الرفع من مستوى التكوين وتحسين العملية التكوينية ، لكن تحقيق ذلك كما هو معلوم لن يتأتى إلا بتوفير مجموعة من الشروط و المتطلبات ، وهذا ما سنعرفه من خلال دراستنا هذه و التي تهدف إلى محاولة التعرف على أهم الشروط و المتطلبات المتحكم في نجاح العملية التكوينية من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم ، وذلك من خلال توزيع مجموعة من الاستمارات بلغت 51 استمارة على هؤلاء . وبعد التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تبين أن نجاح العملية التكوينية مرهون ومرتبطة بتحسين محددات العملية التكوينية الثلاث . بدءا بالمحتوى الدراسي الذي يجب أن يكون خاضعا للمعايير العلمية ، ولا يمكن تبليغه إلا باعتماد استراتيجيات حديثة في التدريس وصولا إلى عملية التقويم وما يتطلبه من شروط .

الكلمات المفتاحية: العملية التكوينية - نظام (ل.د.م) - أساتذة العلوم الاجتماعية.

Résumé :

Le schéma L M D à été adopté par les universités algériennes à fin de faire évoluer de la formation .et l'améliorer, mais cela ne sera pas acquis sans fournir un ensemble de critères.

Cette étude nous montre les plus importantes conditions qui control le succès de cette opération de formation a traves le point de vue des professeurs en Sciences Sociales à l'Université de Mostaganem.

Pour atteindre cet objectif un questionnaire a été distribué au professeur des sciences Sociales de l'université de Mostaganem, et après l'analyse de cette étude on a réalisé que le succès de cette opération de formation dépend du développement du programme scolaire. on ne peut en aucun cas l'acquérir sans utiliser de nouvelles méthodes dans l'enseignement arrivant finalement à l'évaluation et ce qu'elle exige comme conditions.

Mots-clés: Processus de Formation- System LMD- Enseignant des Sciences Sociales.

- مقدمة :

تطلعنا العديد من الدراسات والتقارير الأكاديمية أن المجتمعات تسير اليوم في انشغالها وسريانها ديناميكية وحركية واسعة تجعل أفراد هذه المجتمعات ملزمين على طرح استفسارات وأسئلة أكثر دقة بناء على إشكالات أكثر تخصصا والبحث عن إجابات دقيقة ومحددة وعليه يعتبر المجتمع الجزائري واحد من بين هذه المجتمعات التي تخرج عن دائرة ذلك الالتزام من الديناميكية والحركية، نظرا لحجم التحديات الداخلية والخارجية التي تفرض سلطتها على الواقع الجزائري اليوم وعليه فهو ملزم بوضع ميكانيزمات تكفل له الولوج والصمود أمام هذا الزخم الهائل من التطورات.

إن تباين الدلالات والتقارير حول سلسلة التحولات التي طالت مختلف مجالات الحياة يستدعي توجيه فعالية الإنسان ونشاطه والارتقاء به إلى أعلى المستويات، وهذا ما يؤهل التعليم ويجعله مظهرا من مظاهر الحياة الفكرية، كونه السبيل الوحيد لتحقيق الرقي والتقدم، ولقد أدركت مختلف المجتمعات هذا من خلال سعيها إلى تطوير التعليم وجعله محور اهتماماتها ولاسيما التعليم الجامعي وذلك لاعتبار أن الجامعة تشكل المركب التنظيمي الأهم في المجتمع فهي التنظيم الأم (ربيعي 2003، ص.31) حسب تعبير بارسونز وهي بذلك تأخذ صفة النسق المفتوح على المحيط الذي تتواجد فيه، مما يسمح لها بإنتاج النماذج الضرورية التي تحمل أفاق المشروع التنموي أو الحضاري للمجتمع (جودت، 1984، ص.189)، وعليه فأداء الجامعة لوظائفها لن يتأت لها إلا في ظل مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى الهياكل والتنظيمات، ويتصل بعضها بعناصر العملية التكوينية ومحدداتها.

أولا/الجانب النظري للدراسة

1- مشكلة الدراسة:

لقد أدركت الجامعة الجزائرية أن اللحاق بالركب الحضاري لن يتم إلا بضمان تكويننا متخصصا لطلابها، وهذا ما ترجم إلى ضرورة إخضاع الجامعة إلى ديناميكية الإصلاحات عبر إعداد إصلاح شامل وعميق للعملية التكوينية فأدرج ما يعرف بنظام (ل م د). يتأسس نظام (ل م د) على مجموعة من الأسس تصبو وتهدف إلى تصحيح اختلالات النظام السابق (الكلاسيكي) بعدما تيقن أن هذا النظام (الكلاسيكي) غير مجد وغير موافق للتغيرات الراهنة نظرا لاحتوائه على مجموعة كبيرة من الاختلالات المتراكمة عبر السنوات الماضية وفي مقدمتها التزايد المطرد لطلبة الجامعات والذي انعكس على المستوى

العلمي للتعليم الجامعي، إذ أصبح المستوى في المدرجات متوسط (هشام شرابي) وعليه ، لتجاوز هذه الاختلالات يقترح نظام (ل م د) رؤية جديدة في التكوين تقوم على أساس مفاهيم الجودة، التميز، النوعية، وهذا باعتبار أن تحسين التكوين هو المحك الأساسي لإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها من جهة وكسب رهان التحدي من جهة أخرى ، كما يركز نظام (ل م د) على مقارنة جديدة للعلاقة لبيداغوجية و العملية التكوينية ضمن مسعى يضع الطالب في جهاز التكوين ، فهو الفاعل في رسم مسار تكوينه . وعلى هذا الأساس فتحسين جودة التعليم مسألة تقتضي الرفع من المستوى العلمي للطلاب ، وتحقيق الفعالية العلمية ، والتي لن تتحقق إلا عن طريق تحسين محددات ومداخل العملية التكوينية من محتوى دراسي ، وطرائق التدريس وصولاً إلى عملية التقويم ، وعليه فعلى الرغم من إصلاح التعليم العالي وتحديث برامج النظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) إلا أنه مازال التكوين في الجامعة الجزائرية لم يصل إلا المستوى المطلوب وهنا تطرح المفارقة التي تكمن في أنه بالرغم من تبني الجامعة الجزائرية لسلسلة من الإصلاحات إلا أنها لم تجد نفعا ؟ فكيف يمكن تفسير هذه المفارقة أو بالأحرى أين يكمن الخلل؟.

لقد أجابت أدبيات الدراسة التي تناولت نظام (ل م د) بالدراسة و التحليل عن هذه المفارقة ومن بينها دراسة الباحثة خالدي مسعودة ، بعنوان : " التعليم العالي في الجزائر و متطلبات الحداثة " ، وهي دراسة ميدانية بجامعة الغرب الجزائري (مستغانم- وهران- تيارت) بحيث توصلت فيها الباحثة من خلال عرضها لتصورات الأساتذة و الطلبة حول الإصلاحات الجديدة وتبني نظام (ل م د) ومدى توجه الجامعة الجزائرية بهذا النظام نحو العالمية إلى أن قرار إصلاح التعليم العالي لمسايرة ومواكبة التطورات العالمية بإدراج هذا الأخير (ل م د)، باعتباره نظام عالمي ومتميز ونوعي من حيث الرصيد المعرفي، قرار متسرع فيه وغير واقعي داخل بيئة أو واقع تقليدي إلى حد ما لا يتوفر على الإمكانيات المادية و البيداغوجية التي بإمكانها احتضانه ومسايرته دون مشاكل وعراقيل ، كما أكدت الباحثة نذيرة على نفس المسعى إذ من خلال دراسة ميدانية قامت بها توصلت إلا أن هناك مجموعة من الصعوبات تواجه تطبيق نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية ومن أهم هذه الصعوبات صعوبة في محتوى البرامج و كتابتها ، واعتماد الطرائق التقليدية في التدريس و قلة الهياكل و الوسائل البيداغوجية وعليه فالدراسة التحليلية و النقدية للدراسات المتناولة لنظام (ل م د) تؤكد على وجود قصور في العملية التكوينية حيث اتفق معظم الباحثين بإرجاعها إلى غياب الميكانيزمات و الآليات الأساسية المضبطة

لعناصر العملية التكوينية ، وعليه فإن تحسين العملية التكوينية مرهون أو مرتبط بمجموعة من الشروط و المتطلبات الواجب توفيرها .

2- تساؤلات الدراسة:

1- التساؤل الأساسي:

- ما هي شروط ومتطلبات نجاح العملية التكوينية في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم؟

2- التساؤلات الفرعية:

- ما هي الشروط الواجب مراعاتها في صياغة وبناء المحتوى المعرفي في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم؟

- ما هي سبل تطوير استراتيجيات وطرق التدريس الجامعي في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم؟

- كيف يمكن تحسين العملية التكوينية في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم .

3- فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأساسية:

- نجاح العملية التكوينية في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم مرهون بتحسين محددات العملية التكوينية الثلاث بدءا من المحتوى الدراسي و مروراً بطرائق التدريس وصولاً إلى العملية التكوينية.

- الفرضيات الجزئية:

- نجاح العملية التكوينية في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم يقتضي صياغة محتوى دراسي يخضع للمعايير والأسس العلمية.

- من متطلبات نجاح العملية التكوينية في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم الاعتماد على الاستراتيجيات و الطرائق الحديثة في التدريس.

- يرى أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم وجوب اعتماد نظام تقويي فعال يبين نقاط قوة وضعف الطالب لضمان نجاح العملية التكوينية.

4- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- تشخيص واقع العملية التكوينية في نظام (ل م د).
- محاولة معرفة متطلبات نجاح العملية التكوينية.
- الوقوف على حقيقة التعليم الجامعي.

5- أهمية الدراسة :

يحظى التعليم العالي في الجزائر بأهمية بالغة لما يقدمه من كوادرتخدم المجتمع، وعليه تعتبر العملية التكوينية داخل النسق الجامعي الرسالة الأساسية التي وجب الاهتمام بها ومن ثمة بلوغ أعلى مستوى في الأداء الأكاديمي ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة إذ من خلالها نسعى إلى بناء استراتيجية للتغيير ترتكز على التطوير المستمر لأساليب التكوين الجامعي .

6- مفاهيم الدراسة :

1- نظام (ل م د): هو عبارة عن هيكلية جديدة للتعليم العالي جاء كبديل عن النظام الكلاسيكي ويعتمد على هيكلية بسيطة تقوم على ثلاث مراحل وتتوج كلها بشهادة جامعية، مرحلة أولى بكالوريا + 3 سنوات تتوج بشهادة ليسانس، مرحلة ثانية. بكالوريا + 5 سنوات وتتوج بشهادة ماستر، مرحلة أخيرة بكالوريا + 8 سنوات وتفضي إلى نيل شهادة الدكتوراه.

2- مفهوم التكوين (إجرائيا): يقصد بالتكوين كل ما يتحصل عليه الطالب من معارف ومكتسبات علمية منظمة في محتوى دراسي يتضمن مجموعة من المقاييس الدراسية (نظرية وتطبيقية).

3- مفهوم التصورات (إجرائيا): يقصد بالتصورات في دراستنا المواقف والآراء التي يطرحها أساتذة العلوم الاجتماعية حول الآليات والمتطلبات الواجب توفيرها لضمان نجاح العملية التكوينية.

4- مفهوم طرائق التدريس: هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتبعها الأستاذ لمساعدة طلبته على اكتساب المعارف وتكون على أشكال مختلفة منها المناقشة، المحاضرة... الخ.

5- مفهوم المحتوى الدراسي: هو مجموعة المعارف والحقائق والمفاهيم التي يدرسها الطلبة في صورة مواد دراسية اصطلح على تسميتها بالمقررات الدراسية (شمري، 2005، ص43) ، وعليه فالمحتوى الدراسي هو كل ما يتلقاه الطلبة في كلية العلوم الاجتماعية من معارف منظمة ومتسلسلة في صورة محتوى دراسي.

6- مفهوم التقويم: هو تلك الإجراءات التي تهدف إلى تحديد مدى تقدم الطلبة ومدى تحقيق مستوى الجودة في أدائهم وفق معايير محددة وذلك باعتماد أساليب وأدوات مختلفة مثل الاختبارات بأنواعها، الملاحظة، المقابلة.

7- الدراسات السابقة:

إن أي دراسة لابد أن تدعم بدراسات سابقة حتى لا تفقد قيمتها وفائدتها العلمية، ومثل هذه الدراسات تزيد الدراسة الحالية وزنا وتوضيحا من خلال موقعها ضمن الإسهام العلمي لهذا كان علينا أن نخصص لها جانبا وعليه فإن من أهم الدراسات التي أجريت في هذا الميدان نجد:

- دراسة خالدي (2010) : تحت عنوان "التعليم العالي في الجزائر ومتطلبات الحداثة وهي عبارة عن دراسة ميدانية أجريت بجامعة الغرب الجزائري (مستغانم، وهران، تيارت) ، حيث توصلت من خلالها إلى أن إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي القائم على الهيكلة الجديدة ، وتحديث برامج النظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) يكتسي أهمية لا حدود لها بالنهوض بالقطاع ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم ، غير أن قرار إدراجه في الجامعة الجزائرية هو قرار متسرع فيه لأن هذا النظام الجديد (ل م د) بحاجة إلى دراسة معمقة وإلى معرفة مدى ملاءمته لواقع الجامعة الجزائرية حاليا، كما يحتاج إلى إمكانات مادية و بيداغوجية عالية وكبيرة وهذا ما هو غير متوفر حاليا.

- دراسة نذيرة (2015): تحت عنوان "صعوبات تطبيق نظام (ل م د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية " حيث ركزت فيها الباحثة على الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام (ل م د) حسب تصور الأستاذ الجامعي .

وبعد التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة توصلت الباحثة إلى أن هناك مجموعة من الصعوبات تواجه وتعرقل تطبيق نظام (ل م د) نلخصها كالتالي:

- صعوبة في مستوى البرامج وكتابتها .
- عدم توفر التربصات الميدانية.
- نقص في تأطير الأساتذة.
- طرق التدريس الكلاسيكية.
- دراسة مباركي (2003): تحت عنوان " لإنقاذ الجامعة "وهي دراسة تشخيصية لواقع الجامعة الجزائرية في أربعة فصول:
- _ اعتبارات علمية وبيداغوجية.

_التنظيم الإداري للجامعة.

_البحث العلمي والجامعة. ولقد اعتبر الباحث من خلال هذا المؤلف أن واقع الجامعة الجزائرية واقع مريستدي الدراسة فالجامعة حسبه لا تستجيب للغايات الأساسية الموجودة من أجلها فهي تسير منذ عشرين عاما دون معالم واضحة تقود مسيرتها .

8- تعقيب على الدراسات السابقة:

إن الدراسة التحليلية والنقدية للدراسات المتناولة تؤكد على أن هناك مجموعة من الصعوبات والعراقيل تعرقل سير العملية التكوينية ونجاحها وتتعلق هذه الصعوبات بعناصر العملية التكوينية ومحدداتها من برامج دراسية وإمكانيات بيداغوجية وعليه فتطبيق نظام ل م د داخل الجامعة الجزائرية لن ينجح إلا بتوفير شروط نجاحه وهذا حتى يتسنى الارتقاء بمستوى الطالب الجامعي إلى أعلى مستوى معرفي ولذا حاولنا من خلال هذه الدراسة استكمال مسعى الدراسات السابقة من خلال البحث عن المتطلبات الواجب توفيرها لإنجاح نظام ل م د .

ثانيا/الجانب الميداني وإجراءاته المنهجية

1- منهج الدراسة:

لقد اقتضت الضرورة المنهجية وطبيعة الدراسة التي تبحث عن متطلبات نجاح العملية التكوينية في نظام (ل م د) الاعتماد على المنهج الوصفي .

2- أداة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى عرض وجهات نظر أساتذة العلوم الاجتماعية حول الإجراءات العلمية الكفيلة بنجاح العملية التكوينية لذا كان من الضروري الاعتماد على الاستمارة كأداة للدراسة ولقد قسمت أسئلة الاستمارة إلى ثلاث محاور كما هي موضحة في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01) يوضح محاور أسئلة الاستمارة

عنوان المحور	عدد الفقرات	ترتيب الفقرات
المحتوى الدراسي	08	1-2-3-4-5-6-7-8
طرائق التدريس	10	9-10-11-12-13-14-15-16-17
التقويم الدراسي	08	19-20-21-22-23-24-25-26

3- الخصائص السيكمترية لأداة الدراسة:

إن نزول الباحث إلى الميدان لدراسة أي ظاهرة لا بد أن يسبق بدراسة أولية ولذلك قمنا بإجراء دراسة استطلاعية كمعينة أولى للميدان ، بحيث تمثل مجتمع الدراسة في أساتذة قسم علم الاجتماع كمسار أولى للبحث، بحيث تم اختيار عينة قوامها 10 أساتذة بطريقة عشوائية .

1-3 صدق الأداة :

لمعرفة مدى صدق الأداة تم توزيع الاستمارة على 5 محكمين من جامعة مستغانم حيث أخذت آرائهم وتوجهاتهم حول طبيعة أسئلة الاستمارة ومدى أدائها للغرض المطلوب.

2-3 ثبات الأداة:

لما كانت احتمالات الإجابة على بنود الاستبيان ثنائية فقد تم الاعتماد في حساب قيمة الثبات على معادلة ألفا كرونباخ وصيغتها كالتالي:

$$\alpha = \frac{2\sigma_{\text{مج ب}}}{\sigma_{\text{ك}}^2} \left(1 - \frac{1}{n} \right)$$

وبتطبيق هذه المعادلة (كرونباخ) باستخدام برنامج spss تم الحصول على قيمة ثبات مساوية 0.76 وعليه فالاستبيان ذو ثبات عال .

3-3 حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستمارة:

لقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستمارة على عينة الدراسة الاستطلاعية وذلك بحساب معامل ارتباط كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له ، وتبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0,05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0,05 وقيمة المحسوبة اكبر من قيمة الجدولية والتي تساوي 0,396 وبذلك تعتبر فقرات الاستمارة صادقة لما وضعت لقياسه،

4-عينة الدراسة:

باعتبار أن البحوث الميدانية تعتمد على عينات مختارة من مجتمع البحث ولهذا فقد تم الاعتماد على حيز بشري مخصوص بالدراسة وهو مجتمع الأساتذة، وجاء هذا الاختيار بناء على عدة اعتبارات أهمها اعتبار فئة الأساتذة أهم فئة تعرف خفايا ومستجدات العملية التكوينية فهم أدرى بشروط ومتطلبات نجاح العملية التكوينية، ولقد تم اختيار هذه العينة بطريقة قصدية من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم وتم توزيعها مثلما هو موضح في الجدول رقم (02):

الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد العينة.

كلية العلوم الاجتماعية.						عدد المبحوثين
علم الاجتماع	علم النفس	علم الإعلام والاتصال	فلسفة	علم المكتبات	تاريخ	51
10	11	08	07	09	06	

المجال المكاني للدراسة :

لقد تم اختيار عينة الدراسة من كلية العلوم الاجتماعية جامعة مستغانم .

5- عرض وتحليل و مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

1-5- عرض وتحليل النتائج في ضوء الفرضيات:

1- عرض و تحليل نتائج الفرضية الأولى: التي تنص على أن " نجاح العملية التكوينية في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم يقتضي صياغة محتوى دراسي يخضع للمعايير والأسس العلمية.

يبرمج المحتوى الدراسي في نظام (ل م د) على شكل وحدات تعليمية، استكشافية أفقية وأساسية أو في صورة مقاييس أو مواد دراسية وعليه فهو حلقة الوصل بين أطراف العملية التعليمية (أستاذ، محتوى دراسي، طالب) فالمحتوى الدراسي يعتبر أول محدد من محددات العملية التكوينية ، إذ أن مجموع المعارف والمفاهيم التي يتحصل عليها الطالب هي التي تحدد مساره ونوعية تكوينية.

إن عملية تنظيم المحتوى الدراسي في سلسلة و مجموع من المعارف ليست بالصفة العشوائية وإنما تخضع لمجموعة من الشروط والمعايير العلمية و الجدول رقم (03) يوضح أهم الشروط الواجب اعتمادها في صياغة المحتوى الدراسي وهي مرتبة من الأكثر تكرارا إلى أقل تكرارا.

الجدول رقم (03) يوضح أهم الشروط الواجب اعتمادها

في صياغة المحتوى الدراسي في كلية العلوم الاجتماعية من وجهة نظر الأساتذة

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة
01	مراعاة حاجيات و اهتمامات الطلبة من المحددات الأساسية في صياغة المحتوى الدراسي .	10	20

02	عملية بناء المحتوى المعرفي تتطلب مراعاة خصوصيات ومتطلبات المجتمع المحلي	09	19
03	وجوب مراعاة المدة الزمنية المخصصة للمحتوى الدراسي قبل	08	15
04	عملية بناء المحتوى المعرفي تتطلب استحداث مقاييس أساسية وحذف المقاييس الهامشية .	06	11
05	تتطلب صياغة المحتوى الدراسي اعتماد مبدأ التجديد في صياغة المعارف وعدم التكرار.	06	11
06	وجوب صياغة واستحداث محتويات دراسية تساعد على تزويد الطالب بالمهارات العلمية .	05	10
07	تمرير المحتوى الدراسي للطلبة يكون من خلال تفعيل التكوين	04	8
08	من الشروط الواجب مراعاتها في صياغة المحتوى الدراسي ربط المحتويات الدراسية بطبيعة التخصصات ومتطلباتها.	03	06
	المجموع	51	100

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (03) أن ما نسبته 20% من الباحثين أكدوا على وجوب مراعاة حاجيات المتعلم كخطوة أولية في صياغة المحتوى الدراسي، وهذا ما أكدته نتائج دراسة عبد العزيز بن عبد الله، بعنوان "إشكالية الجودة في الوطن العربي"، بحيث يرى أن مراعاة اهتمامات الطالب قبل صياغة أي محتوى دراسي من أهم حلقات نجاح العملية التكوينية باعتبار أن عنصري التشويق التربوي والتحفيز الدراسي لن يتم إلا بمراعاة خصائص وقدرات الطالب فالمتعلم يقبل على المادة المعرفية متى أحس أن المحتوى المعرفي الذي يتلقاه جزء منه وليس مستقل عنه، تليها نسبة 19% أكدوا على ضرورة مراعاة خصوصية المجتمع المحلي أثناء إعداد المحتويات المعرفية أما نسبة 11% فهي تمثل الباحثين الذين أكدوا على ضرورة مراعاة المدة الزمنية المخصصة للمحتوى الدراسي وأيضا اعتماد مبدأ التجديد في صياغة المعارف وعدم التكرار بينما أكد 10% من الباحثين على وجوب استحداث مقاييس دراسية تساعد على تزويد الطالب بالمهارات العلمية اللازمة، وعليه فحتى يتمكن الطالب من الحصول على مهارات علمية وجب استحداث محتويات دراسية تتماشى مع الواقع المحلي أي لابد أن توجد شراكة حقيقية بين الجامعة كمؤسسة علمية منتجة للكوادر وبين المؤسسات الاقتصادية التي تتطلب هذه الكوادر، كما أكد نسبة 8% على أهمية التكوين الذاتي في عملية الحصول على المعارف، وكانت آخر نسبة تقدر بـ 6% وهي تمثل الباحثين الذين أكدوا على ربط المحتويات الدراسية بطبيعة التخصصات وما يطلبه كل تخصص، وهذه النتائج ترتبط ارتباطا وثيقا بما أكدته نتائج دراسة الأستاذة اليزيد نذيرة والتي أفضت إلى أن من أهم

الصعوبات التي تواجه الأساتذة في نظام ل م د تعزى إلى طبيعة المحتوى المعرفي والذي لا يستجيب لاهتمامات لا الأستاذ ولا الطالب.

2- عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية: التي تنص على أنه " من متطلبات نجاح العملية التكوينية في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم الاعتماد على الاستراتيجيات و الطرائق الحديثة في التدريس.

إن عملية تبليغ المحتوى المعرفي تقتضي الاعتماد على مجموعة من الأساليب والطرق يطلق عليها طرائق التدريس وتتجسد في مجموعة من الخطوات المتبعة والتي تنفذ بعد تخطيط مسبق وبالتالي فهي الكيفية التي يديرها الأستاذ الفعاليات المنظمة داخل القسم (فخري، 2005، ص 23) ،وعليه فهي تتعدد وتختلف باختلاف المحتويات الدراسية وباختلاف اهتمامات الطالب والأستاذ، والجدول رقم (04) يوضح الشروط الواجب مراعاتها في اختيار طرائق التدريس.

والجدول رقم (04) يوضح الشروط الواجب مراعاتها

في اختيار طرائق التدريس في كلية العلوم الاجتماعية من وجهة نظر الأساتذة

لا	نعم		الفقرات	رقم
	ن	ت		
42	21	58	30	9
18	09	82	42	10
32	16	68	35	11
16	8	84	43	12
45	23	55	28	13
30	15	70	36	14
18	9	82	42	15
75	18	75	33	16
16	08	84	43	17
20	10	80	41	18

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (04) أن نسبة 58% من الأساتذة أكدوا أن طرائق التدريس تختلف تبعا لاختلاف المحتويات الدراسية، في حين أن نسبة 42% أثبتوا غير

ذلك. ونسبة 68% من عينة الدراسة أكدوا على وجوب مراعاة اهتمامات الأستاذ أثناء اختيار طرائق التدريس، في حين أن نسبة 16% ارجعوا شروط اختيار طرائق التدريس إلى عوامل أخرى. وأكدت نسبة 84% من المبحوثين على وجود تلازم قوي بين طرائق التدريس والوسائل التعليمية. ونسبة 70% أكدوا على مدى تأثير المدة الزمنية المخصصة للمحتوى الدراسي في اختيار الأساتذة لطريقة التدريس في حين أن نسبة 30% من عينة الدراسة رأوا أن المدة الزمنية لا تؤثر على اختيار الأساتذة لطرائق التدريس. وأكدت نسبة 82% من عينة الدراسة على أهمية التخطيط والإعداد المسبق من طرف الأستاذ في نجاح العملية التعليمية. وأكدت نسبة 75% من عينة الدراسة على أن العلوم الاجتماعية تتطلب بالضرورة تعزيز القدرات التحليلية للطلاب حتى يتسنى معرفة قدرات كل طالب، ونسبة 80 من المبحوثين أكدوا على وجوب التنوع في طرائق التدريس تبعاً لتعدد واختلاف المواقف التعليمية.

تؤكد هذه النتائج ما أقرته نتائج دراسة لحسن بوعبد الله تحت عنوان "، تقويم العملية التكوينية"، التي يرى فيها أن من أهم عناصر متطلبات نجاح طريقة التدريس هو أن تستند إلى إثارة دافعية الطلبة وتحفيزهم على الإسهام في بناء المعارف والفعالية والتفاعل ومن ثمة يكتسبون مهارات عملية نتيجة هذا التفاعل وبالتالي تتعزز القدرات التحليلية والنقدية لديهم.

3- عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة: التي مفادها أن "أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم يرون وجوب اعتماد نظام تقويمي فعال يبين نقاط قوة وضعف الطالب لضمان نجاح العملية التكوينية.

يعتبر التقويم أحد المقومات الأساسية للعملية التعليمية، فعن طريقه يمكن التعرف على ما تم تحقيقه فعليا لدى المتعلم. وعليه، فبدون اعتماد نظام تقويمي لا يمكن معرفة حدود التحصيل المعرفي لكل طالب، لكن كما هو معلوم فإن طريقة إجراء هذا الأخير (التقويم) تتطلب اعتماد مجموعة من الشروط كما يراها أساتذة العلوم الاجتماعية من خلال الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05) يوضح السبل الكفيلة بتحسين العملية التقييمية
في كلية العلوم الاجتماعية من وجهة نظر الأساتذة

الرقم	الفقرات	نعم		لا	
		ن	ت	ن	ت
19	هل غير نظام ل م د من مفهوم التقييم ؟	20	40	31	60
20	هل التقييم المعمول به يبين نقاط قوة وضعف الطالب ؟	21	41	30	59
21	هل تقوم بالتقييم بصفة مستمرة ؟	32	63	19	37
22	هل الاختبارات كافية لمعرفة مستوى الطالب ؟	41	80	10	20
23	هل الفترات المخصصة للتقييم مناسبة ؟	08	15	43	85
24	هل تؤثر ذاتية الأستاذ مثل المحاكاة و المجاملة على العملية التقييمية ؟	43	84	08	16
25	هل ترى بأن التنوع في الأساليب التقييمية يساهم في معرفة المستوى الحقيقي للطالب ؟	39	76	12	24
26	هل ترى بأن التقييم يقف عند مفهوم منح الطلبة العلامات فقط ؟	20	39	31	60

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (05) أن ما نسبته 60% من المبحوثين أكدوا أن نظام (ل م د) لم يغير من مفهوم التقييم ، في حين أكدت نسبة 40% عكس على ذلك. ونسبة 59% من عينة الدراسة أكدوا على أن التقييم المعمول به لا يبين نقاط قوة وضعف الطالب في حين تؤكد نسبة 41% عكس ذلك، كما أكدت نسبة 63% من عينة الدراسة أنهم يقومون بالتقييم بصفة مستمرة. ونسبة 85% من المبحوثين أكدوا أن الفترات المخصصة للعملية التقييمية غير مناسبة في حين أن 15% من المبحوثين أكدوا أنها مناسبة. وأكدت نسبة 80% من المبحوثين أن الاختبارات كافية لمعرفة مستوى الطالب أما نسبة 20% فقد رأوا أنها غير كافية. وأكدت نسبة 84% على أن ذاتية الأستاذ تؤثر على العملية التقييمية أما نسبة 16% من عينة الدراسة رأوا غير ذلك. ونسبة 60% أكدوا أن التقييم لا يقف عند منح الطلبة العلامات والدرجات.

2-5- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

1- مناقشة نتائج الفرضية الأولى :

إن القراءة التحليلية للجدول رقم (03) تؤكد على أنه لبناء المحتوى الدراسي وجب الالتزام بمجموعة من الشروط أهمها :

- مراعاة حاجيات وميول الطالب: يقترح نظام (ل م د) رؤية و استراتيجية جديدة في التكوين إذا جعل الطالب مسؤولاً عن تكوينه وتعلماته ، ولهذا وجب اشتراكه وتفعيل دوره

أثناء بناء المحتوى المعرفي فعلية مراعاة حاجيات وميول الطالب ستجعل من العملية التعليمية عملية ديناميكية وتجعل الطالب أكثر دافعية باعتباره هو من اختار تعلماته.

- وضع محتوى معرفي يتلاءم مع طبيعة التخصص: وهذا يكون باعتماد مقاييس تعليمية يراعي فيها بعد التخصص إذ أنه ما يميز تخصص عن تخصص آخر هو طبيعة المحتوى المعرفي على الرغم من التداخل الواضح بين تخصصات العلوم الاجتماعية وعليه فمراعاة هذا يمكن الطالب من الحصول على معارف تؤهله لمواكبة مختلف التطورات الحاصلة والتي يعرفها سوق العمل المحلي كما يساهم أيضا في توجيه السياسات التربوية وضبطها بشكل يستجيب فيه لحاجيات ومتطلبات المجتمع (عبد الله، 1981، ص 52)

- ارتباط المحتوى المعرفي بالواقع المحلي: إن اختلاف الحاجات الاجتماعية من مجتمع إلى آخر هو الذي يفرض إلى ضرورة تعيين البرامج بما يتناسب وخصوصية المجتمع المحلي ومتطلباته فعلية صياغة المحتوى الدراسي لا تكون إلا بالإجابة عن ماذا يريد المجتمع من الجامعة باعتباره نسق مفتوح وجدت لتلبية حاجياته (البعد الوظيفي للجامعة) ولذلك يرى بعض المختصين في العلوم الاجتماعية أن تحقيق جودة التعليم في الجزائر مرهون بمدى ارتباط المحتويات الدراسية بفلسفة تربوية تراعي خصوصيات المجتمع المحلي. (بن اشهو، 1981، ص 5)

2- مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

إن القراءة التحليلية للجدول رقم (04) تكشف عن وجود علاقة قوية بين طرق التدريس والمحتوى الدراسي وذلك لأن طرائق التدريس هي الوسيلة التي بها يمرر المحتوى. - كما تتصل أيضا طرائق التدريس بصورة وثيقة بالوسائل التعليمية فالأستاذ عندما يختار طرائق التدريس التي تناسب كل موقف تعليمي فهو يختار أيضا ما يناسب ذلك الموقف من وسائل تعليمية كما أن مراعاة اهتمامات الطالب من أهم المعايير الواجب مراعاتها عند اختيار طرائق التدريس فإشراك الطالب في اختيار الطريقة التي يتعلم بها يشعره بالحرية و الفعالية وهذا ما يساهم في إثارة دافعيته للتعلم ، فالنجاحة البراغمية لطرائق التدريس هي التي تترك للطالب الفضاء الحر وهذا ما يجعل الطالب مشارك ومنتج للمعرفة بدل المستهلك والمنعزل وبذلك تنتظم العلاقة التشاركية التواصلية بين الطالب والأستاذ في شكل دائري ثنائي الاتجاه من الأستاذ إلى الطالب ومن الطالب إلى الأستاذ (فرحاني 2009، ص 45)، وباعتبار أن المعرفة تأخذ صفة تشاركية فوجب على الأستاذ أن يختار طرائق التدريس التي تستجيب لاهتماماته وهذا حتى يتسنى له الإبداع

والتنوع في اختيار الاستراتيجيات التدريسية ومراعاة الأستاذ لاهتماماته واحتياجاته ليس معناه إقصاء فكرة التداول في الحوار المعرفي واحتكار المعرفة باعتباره كسلطة نموذج ومن ثمة تتحول الأدوار الوظيفية لعناصر الفعل البيداغوجي إلى أحادية بل وجب اعتماد الطرائق التدريسية التي تشرك المتعلم، وتجعله كقطب أساسي في المعرفة وتنوع في ذلك الاستراتيجيات والطرائق التدريسية الحديثة مثل المحاضرة، حل المشكلات، ... فاعتماد الطرائق التدريسية الحديثة سيُشعر الطالب بالحرية في إبداء الرأي وينمي مهارات التواصل والتفاعل (عقبي 2002، ص 66)، مما يشجع التعلم الذاتي، ولذلك يرى الدكتور محمد عقبي في كتابه تخطيط التدريس أنه لاختيار طريقة التدريس وجب مراعاة خمسة شروط أساسية هي:

- الهدف من المادة التدريسية.

- طبيعة الطلبة.

- عدد الطلبة.

- اهتمامات الأستاذ.

1- مدى توفر الوسائل التعليمية والإمكانيات التي تتطلبها كل طريقة.

- إن من متطلبات نجاح العملية التكوينية التغيير في استراتيجيات التدريس و التحول من سيادة الطرائق التدريسية التقليدية إلى اعتماد الطرائق التدريسية الحديثة التي من خلالها تأخذ المعرفة صفة تشاركية باعتبار أن المتعلم شريك أساسي يسعى للوصول إلى المعرفة ولا ينتظر أن يحملها له و بالتالي فهي تركز على أداء المتعلم وبذلك تتحول المعرفة من صفة الجاهزية إلى صفة البناء ومن أجل تحقيق هذا التناغم المعرفي بين المتعلم و المعلم وجب إتباع مجموعة من الإجراءات كالتالي :

- وجوب الاستثمار الأمثل في قدرات الطلبة في اختيار طرائق التدريس.

- أن يعتمد الأستاذ منهج العمل الجماعي والذي يعزز روح التعاون.

- أن يختار الأستاذ طرائق التدريس التي ترتبط بالبيئة المحلية.

- التنوع بين الإلقاء والحوار والتطبيق العملي.

- ضرورة ارتباط الطرائق التدريسية بميول الطلبة.

- أن يترك الوقت الكافي للطلبة لمناقشة موضوع كل حصة.

- الإعداد المسبق للأستاذ لما سيقدمه للمتعلمين

3- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

إن القراءة التحليلية للجدول رقم (05) تكشف أن التقويم يواجه في الممارسة الواقعية في المنظومة الجامعية تلك المفارقة الغريبة التي تجعل منه محور النظام التعليمي وفي ذات الوقت نفسه يعتبر من الزوائد والإضافات لدرجة أن الممارسة أحواله ضمنيا إلى غاية وأن التعليم أمسى متغيرا تابعا له فتأكيد نسبة 80% من المبحوثين على مدى كفاية الاختبارات كأسلوب تقويمي يؤكد على وجود تلازم قوي بين النقاط والاختبارات غير أن التقويم ليس آلة لإنتاج العلامات فهذا المفهوم الكلاسيكي للتقويم تجاوزه الزمن فالتقويم يهدف إلى أبعد من ذلك إذ يهدف إلى الكشف عن نواحي القوة والضعف في أداء المتعلمين والبحث عن أسباب الضعف وعلاجه وبالتالي فالعملية التقويمية ليس لها جدوى إذا أفرغت من مضمونها الأسسى وهو تحسين مستوى أداء المتعلمين.

- إن تحسين العملية التقويمية في العلوم الاجتماعية يقتضي إتباع مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي:

- اعتبار التقويم عملية مستمرة: وهذا استجابة للتغيرات العلمية والتقنية والحرفية التي تقتضي نوعية من الخريجين المؤهلين تأهيلا نوعيا يستجيب لمتغيرات العصر، ولكي يحقق التقويم أهدافه يجب أن لا يقتصر على قياس أداء المتعلمين نهاية كل فصل دراسي فقط، وإنما يجب أن تكون الوتيرة مستمرة حتى يتسنى لنا تصحيح مواضع الاختلال والصعوبات العلمية في حينها.

ومما يبين أهمية التقويم المستمرة حسب تعبير كال وجرس نجد:

- التقويم المستمر الذي يتوجه إلى المتعلم.

- يشترك المعلم في تعلمه عبر الوعي به.

- يشكل جزءا من التعلم لحظة تعلم المتعلم.

- يعنى بالسيرورات والنتائج أيضا.

- لا يكتفي بالملاحظة وإنما يعني باتخاذ إجراءات لتعديل مسار التعلم أو التعليم (تيغزة، 2004، ص84)

- يحدد الصعوبات من أجل تجاوزها عن طريق البحث عن أسبابها وليس معاقبة المتعلم، وعليه فالتقويم المستمر في نظام ل م د يساعد على تقديم تساؤلات قبلية على مخرجات التعليم ويساعد أيضا على تحديد كفاءات التعليم المنتظرة.

- التركيز على تقويم أداء المتعلم: وجب أن يتجه التقويم إلى الكشف عن ما لدى الطالب من قدرات معرفية أدائية يبرهن من خلالها على اكتسابه للمعرفة أو المهارة، وفي هذا المجال يقول الدكتور صلاح أبو علام إن تقويم الأداء هو إن يظهر المتعلم بوضوح أو يبرهن أو يقدم أمثلة أو تجاوب أو نتائج أو غير ذلك تتخذ دليلا على تحقيقه مستوى تربوي أو هدفا تعليميا وبذلك فالتركيز على تقويم أداء المتعلم يجعل الطالب لا يقف عند حد استظهار المعارف وإنما يوظفها، كما يجعله حريصا على الإتقان المهاري لكل تعلماته وبذلك يصبح البعد الكبير للعملية التعليمية هو تعلم لتعلم وليس تعلم لتعلم فقط ولا يمكن أن يصل المتعلم إلى درجة التمكن المهاري إلا إذا تم نقل المعارف من حيز التنظير إلى حيز الممارسة والتطبيق.(الحارثي، د.ت، ص)

- التنوع في أساليب التقويم : لقد كان التقويم التقليدي يعتمد على المدخل السيكوميترى وهو مدخل يعتمد في أسلوب التقويم على قياس قدرة المتعلم في استحضار ما تعلمه من معارف باستخدام أسلوب الاختبارات فقط، وبالتالي أدى هذا إلى اهتمام الطالب بحفظ بالمعلومات واستحضارها وليس بترجمتها عمليا ولكن في ظل الإصلاحات الجديدة ل م د حدثت نقلة نوعية في أساليب التقويم إذا أصبح الأستاذ ينوع في أساليب ووسائل التقويم مثل (الملاحظة -الأداء العلمي- مشاريع البحث الخ) وعليه فتعدد هذه الأساليب، ستجعل المتعلم يتعلم حسب إمكانياته وهذا ما يثبت مرونة نظام التقويم وعدم تمركه حول أداة واحدة.

- شمولية التقويم: لم يعد التقويم مقتصر على قياس كمية المعارف لدى الطالب بل يجب البحث عن فرص التطوير والابتكار لدى المتعلم وكيفية تطويرها وهذا ما يجب أن يشمل جميع جوانب شخصية المتعلم المعرفية والنفسية والاجتماعية، وهذه النظرة الشمولية تساهم في الكشف عن أسباب القصور و من ثمة اقتراح أساليب العلاج مما يوفر الجهد والوقت على المتعلم.

- استنتاج عام:

إن إصلاح التعليم العالي في الجزائر والاعتماد على الهيكلة الجديدة (ل م د) يقتضي تحسين محددات العملية التكوينية الثلاث بدءا بالمحتوى الدراسي الذي وجب أن يخضع للشروط المعترف بها في اعتماد المحتويات الدراسية وهذا لما يمر به المجتمع من تغيرات والتي تفرض توفير إطارات علمية وفنية مؤهلة الشيء الذي يجعلنا في حاجة إلى محتويات دراسية تستجيب لاهتمامات ومتطلبات طرفي العملية التعليمية التعلمية (الطالب و

الأستاذ) من جهة، وتستجيب لخصوصيات المجتمع المحلي من جهة أخرى، كما يستلزم اعتماد الاستراتيجيات والطرائق التدريسية المناسبة والكفيلة بتوصيل هذا المحتوى إلى المتعلم ولن يتأتى ذلك إلا إذا كانت تلك الطرائق والإجراءات تؤسس لتفاعل وتشارك حقيقي بين الطالب والأستاذ ومن ثمة يكتسب الطالب المعارف التي تؤهله معرفيا ومهنيا لمواكبة التطورات الراهنة، وبالتالي فالطالب في العلوم الاجتماعية مطالب بتوظيف كل التعلّمات المكتسبة وبالتالي فهو لا يقف عند حد الاستذكار وقت الامتحانات فقط التي ما هي إلا وسيلة يحدد بها انتقال الطالب من مرحلة دراسية إلى أخرى.

- إقتراحات:

- لتحسين العملية التكوينية في نظام (ل م د) يجب الحرص على ما يلي:
- تحفيز الإسهامات الفعلية والممارسات المتعلقة بتقويم تأمين الجودة في التعليم العالي.
- تحسيس وتعبئة الأساتذة والطلبة والموظفين وصانعي القرار برهانات ضمان الجودة في التعليم العالي.
- تحديد إجراءات ترسيخ وتدعيم الموافقة البيداغوجية كآلية لتحسين نوعية التكوين.
- تشجيع التبادل المعرفي ما بين الجامعات.
- وجوب إعادة ضبط العمليات التعليمية والتحكم في نوعية مسارات التكوين وأساليب التقويم.
- تشجيع الطلبة على التعلم الذاتي وترسيخ فكرة التداول والتشاور المعرفي في داخل الوسط الجامعي.

- قائمة المراجع :

- 1- فرحاني العربي، (2009) ، أنماط التفاعل وعلاقات التواصل في جماعة القسم الدراسي وطرق قياسها (دراسة ميدانية لتدوين اللغة في المدرسة الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر..
- 2- اليزيد نذيرة، (2015) ، صعوبات تطبيق نظام (ل م د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي..
- 3- جودت أحمد سعادة، مناهج الدراسات الاجتماعية. ط1. دار العلم للملايس. بيروت. لبنان.

- 4- خالدي مسعودة. (2010) التعليم العالي في الجزائر ومتطلبات الحداثة. دراسة ميدانية في جامعات الغرب الجزائري (وهران، مستغانم، تيارت) ، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران.
- 5- عقبي سعيد ، (2002) ، تخطيط التدريس ، ط1. دار المنشورات للتوزيع: لبنان.
- 6- ربيعي سعيد محمد ، (2003) ، التعليم العالي في عصر المعرفة، ط1. دار الشروق. عمان. الأردن.
- 7- الحارثي صلاح ردود ، التقويم المستمر من النظرية إلى التطبيق، محافظة جدة. إدارة الإشراف التربوي.
- 8- عبد الله إبراهيم. (2001) ، علم الاجتماع (السوسيولوجيا). ط1. المركز الثقافي العربي. الرباط. المغرب.
- 9- فخري خضر، (2005) ، طرائف التدريس الدراسات الاجتماعية، ط..2. دار المسيرة للنشر والتوزيع. دبي: الإمارات العربية المتحدة .
- 10- تيغزة محمد ، (2004) ، مقارنة نقدية تحليلية لقضايا تربوية منافسة معاصرة. ط1. دار الغرب للنشر والتوزيع. الجزائر.
- 11- مباركي محمد. (2003) ، الإنقاذ في الجامعة الجزائرية. دار الغرب للنشر والتوزيع. الجزائر.
- 12- مراد بن اشهبو، (1981) ، نحو الجامعة الجزائرية، ط..1. ترجمة مامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.
- 13- شمري هدى علي ، (2005) ، طرق تدريس مواد العلوم الاجتماعية، ط..1. دار الشروق للتوزيع. عمان. الأردن.